بحوث مستقبلية (١) ٢٠٠٠
ص ص (٦١-٨٦)

اثر الصادرات الزراعية وتقلباتها على الأمن الغذائي العربي الواقع الراهن والرؤى المستقبلية(*)

الدكتور سالم توفيق النجفي(**)

ملخص

يتبادل التأثير بين معدل النمو الاقتصادي والصادرات، وتتأثر هذه العلاقة بالتقلبات التي تنتاب عوائد الصادرات. لا تشكل الصادرات الزراعية العربية أهمية نسبية عالية باستثناء الأسماك والفواكه، وقد بلغ "الرقم القياسي للأداء التصديري النسبي" للسلعتين المذكورتين نحو (١٣,٠٣) ، (٣,٠٤) عالي الترتيب، وتعد التقلبات التي انتابت الصادرات الزراعية اكبر من نظيرتها للواردات الزراعية وخاصة بالنسبة للحبوب. وتتركز اكثر من نصف الصادرات الزراعية في اربعة اقطار عربية، ويشير التركيب السلعي إلى أن (٩٠%) من الصادرات الزراعية تستأثر بها أربع مجاميع سلعية، وقد أكد التحليل القياسي ان مساهمة الصادرات الزراعية في تحسين أوضاع الأمن الغذائي العربي تعد محدودة بالرغم من أهميتها إحصائيا، كما يشير أيضا إلى أن التأثير بين نمو الناتج والصادرات الزراعية يعد متبادلاً، إلا انه منخفض نسبياً، ومن غير المتوقع ان تزداد عوائد الصادرات الزراعية العربية في مطلع القرن الحادي والعشرين في ظل المناخ الاقتصادي "للجات".

مقدمة

تزايد اهتمام العديد من دول العالم بالتجارة الخارجية خلال القرن العشرين، وبخاصة بعد التراكم المتزايد في الانتاج من السلع الرأسمالية المنتجة للسلع في الاقتصادات المتقدمة، وكانت المتغيرات التي تمخضت عنها الحرب العالمية الاولى احدى البيئات التي استطاعت من خلالها هذه الدول اعادة تقسيم الاسواق فيما بينها لتصريف

(*) بحث قدم لندوة "مستقبل الصادرات الزراعية العربية بعد الكات" في "بيت الحكمة" ٣١ آب ١٩٩٩، بغداد.

(**) استاذ - كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة الموصل.

قبل للنشر في ١٩٩٩/٩/١٤

التزايد في الانتاج السلعي سواء الرأسمالي او الاستهلاكي، وقد ترتب على هذا التزايد في الانتاج السلعي في المنظومة الرأسمالية اختلال التوازن بين العرض والطلب على السلع والخدمات، في حين ساد تباطؤ في معدلات النمو والتنمية الاقتصادية في الدول غير الرأسمالية (النامية)، وفي ظل تصورات النظرية الاقتصادية الكلاسيكية، ظهرت الاشكاليات التي ترتب عليها الازمة الاقتصادية العالمية في اواخر العقد الثاني، ومطلع العقد الثالث من القرن المذكور، ونتيجة المعالجات الاقتصادية "الكينزية" في تشجيع الدولة على التدخل في اليات السوق لتفعيل الطلب، بدأت مرحلة او حقبة زمنية جديدة في مسألة تشجيع الصادرات في الدول الراسمالية للتخفيف من تزايد العرض السلعي الذي انتاب اوضاعها الاقتصادية واصابها بقدر من الانكماش، ومرة اخرى ساعدها تقسيم اسواق الدول النامية بين الاقتصادات الرأسمالية، وخاصة "الانكلو ـ سكسونيه" بعد الحرب العالمية الثانية، على تشجيع صادراتها السلعية الى الاسواق الجديدة، فضلا عن السعي لتوسيع حركة التبادل التجاري الخارجي التي تمخضت عن انشاء منظمة "الجات" في اواخر عقد الخمسينات (١٩٤٧)، وشهدت معظم عقود النصف الثاني من القرن العشرين محاولات متزايدة لتوسيع النشاط الاقتصادي الخارجي، وخاصة في ذلك الجانب المتعلق بالصادرات ، مما ترتب عليه تغير الانماط السوقية للسلع الغذائية (الحبوب) لتقترب من انماط "احتكار القلة"، وشهدت تلك المحاولات العديد من الاتفاقيات كان اهمها اتفاقية "اوروغواي" في منتصف الثمانينات، وانتهت هذه المحاولات بقيام "منظمة التجارة العالمية" عام ١٩٩٤، لتنضوي تحتها العديد من دول العالم مستهدفة تحفيز الصادرات بعامة والزراعية بخاصة .

وبانقضاء الألف الثانية الميلادية والتهيؤ لدخول الاقتصاد العالمي القرن الحادي والعشرين، فان أوضاعا اقتصادية جديدة سيشهدها العالم وستنعكس آثارها على العديد من المتغيرات في مقدمتها الامن الغذائي في الدول النامية (العربية)، وبذلك سينصب الاهتمام على المتغيرات الاقتصادية المساندة والداعمة للصادرات بعامة والزراعية بخاصة للارتفاع بالكفاءة التنافسية للسلع الزراعية لما تمتاز به الدول النامية من ميزة نسبية في انتاج بعض السلع الزراعية، لما لهذه المحاولات من انعكاسات ايجابية على اوضاع الامن الغذائي وتوفير الحاجات الأساسية من الغذاء لافراد المجتمع العربي .

وقد اهتم البحث بالتعرف على تأثير الصادرات الزراعية على اوضاع الامن الغذائي سواء من خلال ارتباطها بمعدلات النمو الاقتصادي او من ذلك الجانب المرتبط بالحسابات الجارية لميزان المدفوعات، واثر التقلبات التي تنتاب هذه الصادرات على الامن الغذائي وفقا للمستويات الدخلية المختلفة للدول العربية، وقد افترض البحث انخفاض هذا التأثير وثباته بين المجموعات من الدول العربية مرتفعة الدخل ومتوسطة الدخل ثم منخفضة الدخل، وتبرز اهمية البحث من تقدير آثار هذه المتغيرات على الامن الغذائي العربي ليتسنى لمتخذي القرار في مجال السياسة الزراعية على صعيد الدول العربية التحوط تجاه هذه التأثيرات لتأمين قدر مناسب من الامن الغذائي لافراد المجتمع في مطلع القرن الحادي والعشرين، ومن ثم الابتعاد عن "خط الفقر" لاكبر عدد من افراد المجتمع ليتسنى لهم توفير حاجاتهم الأساسية من الغذاء، وقد اعتمد البحث في منهجيته اسلوبين الاول المعياري والثاني الواقعي او الموضعي ، فضلا عن استخدام الوسائل المناسبة في تقدير تأثير الصادرات الزراعية على الامن الغذائي، وتوظيف هذه النتائج في ظل المفاهيم الاقتصادية الوصول الى نتائج تتسم بقدر كبير من العقلانية في ظل متغيرات الاقتصاد العربي في اجواء القرن الحادي والعشرين .

٢: الاطار النظري والخلفية المرجعية

منذ مطلع الخمسينات، ولازال الجدل والحوار الاقتصادي قائما بين العديد من الاقتصاديين لتعميق الاسهام الفكري في مسألتين رئيستين ترتبطان بالتجارة الخارجية، الاولى تحديد نمط العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي، والثانية طبيعة تأثير التقلبات في الصادرات على هذا النمو، ولم تحسم هذه المتضمنات الفكرية بصورة قاطعة، وذلك لان للآراء المختلفة مايؤكدها من خلال دراسات تجريبية "Empirical study" على صعيد الاقتصادات الدولية، الا ان هذا الاسناد لايعد ذا ابعاد مطلقة بقدر ما يعد خاضعا لفروض تضعها كل مدرسة اقتصادية في مقدمة آرائها في هذا المجال، ولاشك ان قدرا كبيرا من الآراء الاقتصادية تنمو باتجاه التأثيرات الفاعلة الصادرات سواء من حيث عوائدها أو تأثيراتها الهيكلية في النمو الاقتصادي، الا ان هذه الآراء غالبا ما يعد خاضعا لفروض طبيعة المرحلة التنموية التي تسود هذه الاقتصادات .

وقد انعكست هذه الآراء في دراسات مرموقة لمجموعة من الاقتصاديين يتقدمهم (W.Tyler , 1981) و (M.Ram , 1983)، في حين أن دراسات أخرى كانت اكثر تأكيدا على ان العلاقة بين النمو الاقتصادي والصادرات تخضع للاعتماد المتبادل وان الاقتصادات النامية التي تمت دراستها قد أظهرت علاقات مزدوجة الاتجاه بين هذين المتغيرين. وكانت اسهامات (R.Emery , 1967) في مقدمة هذا النمط من الافكار، في حين اشار (M.Michaly , 1977) الى ان الامر يتطلب تحديد نموذج لمصادر النمو لمعرفة الاهمية النسبية للصادرات في النمو الاقتصادي، وان هذا الاثر يأتي بعد ان يجتاز الاقتصاد مرحلة معينة من التنمية الاقتصادية، وتتحدد المتضمنات الاقتصادية لتأثير الصادرات على النمو الاقتصادي من خلال توظيف عوائد الصادرات في مجال الاستثمار، ومن ثم فان تزايد معدلات النمو الاقتصادي او الاقتصادي الزراعي ستنعكس محصلته تزايدا لامكانات الامن الغذائي ، فضلا عن ان عائدات الصادرات تحسن من حالة ميزان المدفوعات مما تمكن معه السياسات الاقتصادية على استيراد الغذاء لتأمين الحاجات الأساسية لافراد المجتمع ، وتشير الآراء المؤيدة لتأثير النمو الاقتصادي أن قدرا مناسبا من الصادرات يصعب تحقيقه (باستثناء الصادرات من المواد الاولية كالنفط) في الاقتصادات النامية، الا بعد مرحلة متقدمة من التنمية الاقتصادية ، حتى تكون السلع المصدرة ذات طابع تنافسي في السوق العالمية ، ومن هذا المنطلق فان المراحل المتقدمة من التنمية تتسم بالممكنات على توفير الاجواء التصديرية للسلع والخدمات ، وهكذا تبدأ تأثيرات عوائد الصادرات على معدلات النمو ، ويبدأ قدرا من الاعتماد المتبادل تأثيره على الاقتصاد الكلي، وتظهر آثاره "الاقتصادية ـ الاجتماعية" باتجاه خفض الاهمية النسبية للفقر ، مما يعني في متضمناته الاقتصادية ، ان قدرا من الامن الغذائي سيتحقق من خلال اتجاهين أساسيين، الاول ان معدلات النمو للعرض من الغذاء اخذ بالارتفاع، والثاني ان هذا التزايد في معدلات النمو سيزيد من اجمالي الناتج المحلي، وفي حالة إعادة توزيع الدخل في إطار برامج التنمية الاقتضادية، فان تزايد متوسط الدخل الفردي سيصيب الأفراد منخفضي الدخل مما يمكنهم من تزايد قوتهم الشرائية باتجاه الغذاء .

وتتأثر أوضاع الأمن الغذائي بالتقلبات التي تنتاب الصادرات، وخاصة في الاقتصادات النامية منخفضة الدخل التي تعتمد بقدر كبير في توفير الغذاء على عوائد

صادراتها، اذ تتسم موازين مدفوعاتها بالعجز، ومن ثم فان حركة رأس المال سواء باتجاه الاستثمار او لتغطية الاستيرادات، تتأخذ معدلاتها بالتباطؤ والانخفاض (B. Massel,1964) لندرة الموارد النقدية الاجنبية في هذا النمط من الاقتصادات، وفي حالة الاقتصادات التي تتسم بالميزة النسبية للانتاج الزراعي، فان الطلب الخارجي على السلع الزراعية يعد مستقرا يرافقه قدر من النمو البطيء لانخفاض مرونته في الاسواق الخارجية، في حين قد يواجه الانتاج المحلي بالتقلبات نتيجة انعطافات غير متوقعة في المناخ والمتغيرات البيئية يرافقه تقلبات في العرض المحلي من الغذاء وانخفاض في الصادرات، وهو أمر له مساوئه على صعيد "الحاجات الأساسية" لافراد المجتمع، اذ بالرغم من الارتفاع النسبي لاسعار السلع الغذائية في ظل هذه الظروف، فان الحفاظ على مستويات من العرض المحلي تتناسب والطلب على الغذاء تؤدي بالصادرات منه الى الانخفاض، اما في السنوات التي يتسم الموسم الزراعي فيها بالجودة، فان الفائض من الانتاج الذي يعد لاغراض التصدير قد يواجه باسعار منخفضة في السوق العالمية لانخفاض مرونة الطلب السعرية لهذا النمط من المنتجات، وهو امر لاتعد انعكاساته الاقتصادية مرغوبة في الاقتصادات النامية .

٣: اوضاع الصادرات الزراعية العربية

اتجهت معظم اقتصادات دول العالم خلال الربع الاخير من القرن العشرين نحو تحرير الاسواق ورفع القيود غير الاقتصادية عن الصادرات او الواردات، مما يعد من أهم النتائج التي توصلت اليها المفاوضات التي استغرقت ما يقرب من نصف قرن من الزمن، ولكن في حقيقة الامر يختلف النظر الى هذه المسألة في ظل الممكنات الاقتصادية للدول النامية العربية مقارنة بمثيلاتها المتقدمة ، فقاعدة الموارد ونمط السوق ومرحلة التنمية لا تمكنها من التوسع في النشاطات التصديرية .

ويتسم النشاط التصديري الزراعي العربي بالتواضع على صعيد المجموعات السلعية بأستثناء الاسماك والفواكه ، فقد استأثرت الاولى بنسبة ١٧,٣% والثانية بـ ١٠,٢% من اجمالي الصادرات الزراعية في مطلع التسعينات، واذا اضيف اليها مجموعة الخضر فستشكل مايزيد عن ٥٠% من اجمالي الصادرات الزراعية خلال

عقدي الثمانينات والتسعينات (المنظمة العربية، ١٩٩٤: ١٢٢) وقد تبين من "الرقم القياسي للاداء التصديري النسبي"(*) (الأمم المتحدة، الأسكوا، ١٩٩٨: ٩) للاسماك والفواكه انه قد بلغ ١٣,٠٣ و٣,٠٤ على التوالي، مما يشير الى ان الصادرات من هاتين المجموعتين من السلع الزراعية تمثل جزءا اكبر من جملة الصادرات الزراعية في الدول العربية مقارنة بمثيلاتها في العالم ، مما يشير الى ان الدول العربية تتسم بالميزة النسبية الى حد بعيد في مجال النشاط التصديري للفواكه والاسماك، بينما يتراجع هذا الرقم الى ٠,٢٩ للصادرات من مجموعة الحبوب في الوطن العربي في مطلع الثمانينات، ولم يزد كثيرا في السنوات اللاحقة، ومما يؤكد انخفاض القدرات التصديرية للحبوب ان "الميزة النسبية الظاهرة"(**) (المصدر السابق: ١٠) للصادرات من الحبوب قد بلغت - ٠,٧٥ ، بينما شكل هذا الرقم للفواكه (+٠,٤١) في مطلع التسعينات .

وتعكس الأهمية النسبية للصادرات الزراعية العربية الى اجمالي الصادرات الزراعية العالمية مدى فاعلية واسهام الصادرات الزراعية العربية في السوق العالمية، فقد بلغت هذه الاهمية ١,٢٥% عام ١٩٨٠ وتراجعت الى ١,١٧% و ١.٠٥% بالرغم من ارتفاع قيمتها المطلقة من ٣,٢ الى ٤,٧ مليار دولار عامي ١٩٨٥، ١٩٩٥ على التوالي، في حين ارتفعت قيمة الواردات الزراعية العربية الى ماقيمته ٢٣,٣ مليار وتمثل ما نسبته ٤,٨% من اجمالي الواردات الزراعية في العالم في العام الاخير(منظمة الغذاء، ١٩٩٤: ١٥)، وتستأثر ثلاث دول بما يزيد عن نصف اجمالي الصادرات الزراعية العربية ٥٢% وهي كل من المغرب ومصر والسودان على التوالي من حيث الاهمية النسبية للاسهام بالصادرات الزراعية عام ١٩٨٠، وبقيت هذه الدول تمثل مايقارب هذه النسبة من الصادرات الزراعية العربية عام ١٩٨٥ باستثناء تبادل مصر والمغرب مواقعهما في

(*) يشير الرقم القياسي للأداء التصديري النسبي الى صادرات الدولة من سلعة زراعية معينة الى إجمالي صادراتها الزراعية، مقسوما على صادرات العالم من هذه السلعة، وكلما زادت هذه القيمة عن الواحد الصحيح، فان الصادرات من هذه السلعة تمثل جزء أكبر من جملة الصادرات الزراعية للدول العربية مقارنة بمثيلتها للعالم.

(**) يشير مقياس "الميزة النسبية الظاهرة" للصادرات الى القيمة اللوغارتمية للصادرات من سلعة زراعية معينة (الحبوب) الى الصادرات الكلية، مقسوما على الواردات من السلعة ذاتها الى الواردات الزراعية الكلية في ذات الدولة (الوطن العربي).

الاهمية النسبية، وفي عام ١٩٩٠ استأثرت أربع دول، هي بالترتيب من حيث مساهمتها بالصادرات المذكورة: المغرب وسوريا والسودان ثم مصر، بنسبة ٥٧% من اجمالي الصادرات الزراعية العربية، وتغير هذا التمركز الجغرافي للصادرات الزراعية عام ١٩٩٥، اذ استأثرت ست دول عربية بـ ٦٩,٢% من اجمالي الصادرات الزراعية وهي على الترتيب، المغرب والسعودية وتونس والاردن وسوريا ومصر.

ويعد النشاط التصديري الزراعي سواء على الصعيد العربي او المجموعات العربية ذات مستويات الدخل المختلفة، منخفضا بالرغم من تباينه بين المجموعات المذكورة، فقد تراوحت الاهمية النسبية للصادرات الزراعية الى اجمالي الناتج المحلي العربي بين ٠,٨١%-٢,٣% وانخفضت هذه الاهمية الى ما بين ٠,٢٣%-٠,٩١% في مجموعة الدول مرتفعة الدخل، وبين ١,٠٦%-٢,٦% في مجموعة الدول متوسطة الدخل، في حين ارتفعت اهمية الصادرات الزراعية بين ٢,٣١%-٦,١% من الناتج المحلي الاجمالي في مجموعة الدول منخفضة الدخل للفترة ١٩٨٢-١٩٩٥، مما يشير الى ارتفاع الاهمية النسبية في المجموعة الاخيرة من الدول لاعتمادها الرئيس على عوائد الصادرات الزراعية مقارنة بالمجموعات العربية الاخرى . وقد تراوحت قيمة الصادرات الزراعية العربية بين ما قيمته ٣٥٠٨,٨-٦٩٣٢,٠ مليون دولار وهي تمثل ٨,٣٨%-١٧,٦٨% من اجمالي الانتاج الزراعي للفترة المذكورة (الجدولان ١، ٢) . وتوزعت هذه الصادرات بين ٦,٨%-٢٥,٠% وبين ١٣,٥%-٣٤,٥% في الاقتصادات منخفضة ومرتفعة الدخل على الترتيب، في حين ارتفعت الى ما بين ٥٨,٧%-٧٠,٩% من اجمالي الصادرات الزراعية العربية للفترة ١٩٨٠-١٩٩٥، ومما يلاحظ من هذا التوزيع للصادرات الزراعية هو التباين الواسع في داخل كل مجموعة الدول العربية المذكورة، وانعكس ذلك على قيمة معامل التقلب للصادرات الزراعية [C.V] على المستوى العربي، اذ قدرت بما نسبته ٥٤,٩%، في حين لم تتجاوز مثيلتها على صعيد الصادرات الزراعية العالمية ١٦,٦% (المنظمة العربية، ١٩٨٧)، وعلى صعيد الدول ضمن المجموعات المذكورة، فقد بلغ في السودان ما نسبته ٩٩,٦% من مجموعة الدول منخفضة الدخل، وارتفع في سوريا الى ١٦١,٨% من مجموعة الدول متوسطة الدخل، ثم ٧٥,٢% في الكويت من مجموعة الدول مرتفعة الدخل، وذلك للفترة ١٩٧٣-١٩٨٤.

ويصعب تحديد مصادر التقلبات في الصادرات من الحبوب في الدول العربية لاكثر من سبب ، وفي مقدمتها ان كافة الدول العربية تعد صافي مستوردة للحبوب ، ومن ثم فان صادراتها من هذه السلع يفترض انها لاتخضع الا لتغيرات سعرية في السوق العالمية يمكن الاستفادة منها في تصدير صنف من الحبوب يتسم بطلب متزايد واستيراد أصناف أخرى أقل سعرا لتعظيم حجم امداداتها من هذه السلع الغذائية او ان هذه الصادرات تخضع الى اتفاقيات ثنائية، والجزء الاعظم من تقلبات الصادرات الزراعية يعود الى التقلبات التي تنتاب انتاج الحبوب في الدول العربية لاعتمادها على المصادر المطرية في اروائها، ومن ثم فان مستوى انتاجها وتقلباته يرتبطان الى حد بعيد بمعدل سقوط الامطار ونمط توزيعها على مدار الموسم الإنتاجي (النجفي، ١٩٨٨: ٢٣-٢٨)، فضلا عن ما قد ينتاب هذه الزراعات من مواسم الجفاف التي تودي بإنتاج الحبوب الى الانخفاض الى مستويات دنيا كما هو حاصل للموسم الانتاجي ١٩٩٨/١٩٩٩ على صعيد معظم الدول العربية، باستثناء مصر العربية التي تعتمد في الجزء الاكبر من انتاجها من الحبوب على اساليب الري غير المطرية، ومن ثم فان تقلبات العرض المحلي للحبوب يؤثر بنفس الاتجاه بالتقلبات التي تحصل في صادراتها من هذه السلع .

جدول (١) الاهمية النسبية للصادرات الزراعية الى اجمالي الناتج المحلي والزراعي في المجموعات العربية (٪)

السنوات	الصادرات الزراعية الى اجمالي الناتج المحلي				الصادرات الزراعية الى اجمالي الناتج الزراعي			
	مرتفعة الدخل	متوسطة الدخل	منخفضة الدخل	الاجمالي العربي	مرتفعة الدخل	متوسطة الدخل	منخفضة الدخل	الاجمالي العربي
١٩٩٥	٠,٩١	١,١٣	٣,٥٤	١,٠٨	١٩,٦٧	٦,٠٢	١٥,٩١	٨,٣٨
١٩٩٤	٠,٨٩	١,٤٩	٤,٠٧	١,٣١	١٨,٦٨	٧,٥٥	١٧,٣٦	٩,٦٢
١٩٩٣	٠,٨٢	١,٦٩	٤,٦١	١,٤١	١٧,٢٤	٨,٧٦	١٩,٢٧	١٢,٥٩
١٩٩٢	٠,٧٣	١,٤١	٣,٠٥	١,١٧	١٦,٦٥	٧,٣٢	٧,٣٢	٩,٦٣
١٩٩١	٠,٥٤	٢,٦٠	٢,٣١	١,٤٣	١٦,٧٨	١١,٧٨	٩,٧٨	١٢,٣٨
١٩٩٠	٠,٦٩	١,٦٣	٢,٥٧	١,٣١	١٥,٨٨	١١,٣٣	١٠.٩٢	١١,٩١
١٩٨٩	٠,٧٢	١,٧١	٣,٢٩	١,٤١	١٥,٨٧	١٠,٦٥	١١,٣٠	١١,٤٠
١٩٨٨	٠,٧٦	١,٧٩	٤,٠٢	١,٥٢	١٥,٨٦	٩,٩٨	١١,٦٩	١٠,٩٠
١٩٨٧	٠,٦٩	١,٤٢	٤,٥٩	١,٣٧	١٥,٠٨	٧,٧٨	١٠,٤٢	٨,٩٥
١٩٨٦	٠,٤٨	١,٤٦	٤,١٣	١,٣٣	١٦,٠١	٩,٩٥	١٧,٠٦	١١,١٢
١٩٨٥	٠,٤٩	١,٥٥	٥,٥٢	١,٢٣	٢٣,٧٢	١٠,٩٩	١٦,١٩	١٢.٥٩
١٩٨٤	٠,٣٩	١,٧١	٥,٩٢	١,٢٨	١٩,٦١	١٦,٩٦	١٩,٦٥	١٧,٦٨
١٩٨٣	٠,٣٢	١,١٥	٥,٨٩	٠,٩٢	١٨,٠٦	١١,٠٧	٢١,١٨	١٣,٢٧
١٩٨٢	٠,٢٣	١,٠٦	٦,٠١	٠,٨١	١٩,٨٩	١٠,١٥	١٩,٩١	١٢,٦٤

- جمعت وحسبت :

المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية العربية، الخرطوم، (اعداد مختلفة) .

لقد انخفضت النقلبات التي تنتاب الواردات من الحبوب على الصعيد العربي الى (٤١,٩%)، وتباينت في المجموعات العربية ، اذ تراوحت بين ٢٠,١%-٤٤,٨% في مجموعة الدول مرتفعة ومتوسطة الدخل ، وارتفعت إلى (٦٠,٤%) في السودان من دول منخفضة الدخل للفترة ١٩٧٣-١٩٨٤(المنظمة العربية،١٩٨٧)، مما يشير الى ان الصادرات من الحبوب ينتابها قدر من التقلبات اكبر من مثيلاتها للواردات من نفس السلعة، وذلك لانخفاض الاهمية النسبية للواردات الزراعية العربية ، اذ لم تتجاوز ٤,٧٧% من اجمالي الواردات الزراعية العالمية في مطلع الثمانينات ، ولذا فان تأثيراتها

في السوق العالمية تعد متواضعة، وكما ان مايزيد عن نصف الواردات الزراعية في معظم الدول النامية (العربية) يعد من الحبوب، والسوق العالمي للحبوب لايتسم بفائض طلب بقدر ما يتسم بفائض عرض ، باستثناء السنوات التي يتعرض الانتاج فيها الى تقلبات بيئية حادة، فضلا عن ان انخفاض تقلبات الواردات عن مثيلاتها من الصادرات يعود الى ضرورة السلع الزراعية الغذائية لافراد المجتمع النامي في اطار مفهوم الامن الغذائي ، وبالنظر الى ان المرونة الدخلية او السعرية لهذا النمط من السلع يعد منخفضا ، لذا فان التغيرات التي تنتاب أسعارها أو دخول المستهلكين لاتؤدي الى تغيرات واسعة في الطلب عليها، مما يخفض من تقلباتها الاستيرادية نتيجة التغيرات المحتملة في الاسعار او توزيع الدخول .

ويختلف الامر بالنسبة للصادرات، فالمتغيرات التي تحكم الصادرات تختلف عن تلك التي تحكم الواردات ، فالدول العربية تتسم بتقلبات واسعة في صادراتها الزراعية ، باعتبارها اولا دول صافي مستوردة للغذاء ، وثانيا ان قدراتها التنافسية الزراعية في السوق العالمية لاتعد كبيرة ، بسبب تباطؤ استخداماتها التكنولوجية الزراعية المؤدية الى خفض تكاليفها للوحدة المنتجة من السلع الزراعية مقارنة بالممكنات التكنولوجية الزراعية في الزراعات المتقدمة، ولاشك ان لهذه التقلبات في الصادرات الزراعية التي انعكست على معدلات نمو الصادرات الزراعية التي تراوحت على الصعيد العربي بين ٣٧,٢% و -١٢,٢% خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٩٥، تأثيرات على ميزان المدفوعات تخفض من قدرة الاقتصاد الاستيرادية على توفير اجواء مناسبة من الامن الغذائي، ولاتختلف المجموعات من الدول العربية مرتفعة الدخل او متوسطة ومنخفضة الدخل في مستوى هذه التقلبات لتجانس انماطها الانتاجية في القطاع الزراعي الى حد بعيد (جدول ٣) .

وتركز اكثر من نصف الصادرات الزراعية في ثلاث دول عربية هي المغرب ومصر والسودان اذ بلغت قيمة صادراتها (١٩٩٢) مليون دولار وتمثل ٥٢,١% من اجمالي الصادرات الزراعية العربية، وتتوزع ما نسبته ٢٠,٥%، ١٧,٦%، ١٤,٥% على الترتيب عام ١٩٨٠، في حين أسهمت كل من المغرب وسوريا والسودان ومصر بما قيمته نحو ٢٧٦٩ مليون دولار من الصادرات الزراعية أي بما نسبته (٥٧%) من اجمالي الصادرات الزراعية عام ١٩٩٠، واستمرت المغرب تمثل المرتبة الاولى في

قائمة الدول المصدرة للسلع الزراعية، اذ أسهمت مع كل من العربية السعودية وتونس والاردن وسوريا ومصر بما نسبته ٦٩,٢% من الصادرات الزراعية في منتصف عقد التسعينات (المنظمة العربية، ١٩٩٤: ١١٢) .

ويشير التركيب السلعي للصادرات الزراعية الى ان أربع مجاميع سلعية قد استأثرت بما يزيد عن (٩٠%) من إجمالي الصادرات الزراعية العربية ، وتمثل الفواكه والخضر المرتبتين الأولى والثانية واستأثرت بما يزيد على ثلث الصادرات الزراعية خلال السنوات العشر الماضية، وتتركز صادراتها في كل من المغرب ومصر والأردن ولبنان والعراق ولاتزيد الصادرات من السمك على ١٧% من جملة الصادرات الزراعية العربية، وتتركز في المغرب وموريتانيا وعمان وتونس، وبذلك فان هاتين المجموعتين من السلع الزراعية تستأثران بما يزيد على نصف الصادرات الزراعية في السنوات العشر الماضية(المصدر السابق: ١٢٢)، ويأتي بعد هاتين المجموعتين في الأهمية النسبية محصول القطن حيث تتركز صادراته في مصر والسودان وسوريا، وتمثل السودان المرتبة الأولى في تصدير الحيوانات الحية، ويشير هذا التركيب السلعي والتوزيع الجغرافي للصادرات الزراعية بانه ينحصر في سلع معينة ودول محدودة من مجموع الدول العربية، مما يشير الى نمط التخصص الانتاجي في بعض الاقاليم الزراعية للوطن العربي وان قدراتها التصديرية قد جاءت من تنامي قدراتها التنافسية لارتفاع كفاءتها الانتاجية للمجموعات المحصولية المشار اليها.

جدول (٣) الصادرات الزراعية للمجموعات العربية
(مليون دولار)

السنوات	مرتفعة الدخل	متوسطة الدخل	منخفضة الدخل	الاجمالي العربي
١٩٩٥	١٩٨١,٨٥	٣٣٦٨,٧٣	٣٩٢,١٨	٥٧٤٢,٧٦
١٩٩٤	١٨٤٥,٥١	٤١٨٧,٥٧	٥١٢,١٤	٦٥٤٥,٢٢
١٩٩٣	١٦٥٨,١٤	٤٦٨٧,٥٨	٥٨٦,٣٦	٦٩٣٢,٩٠٨
١٩٩٢	١٤٨٨,٩٧	٣٨٠٢,٢٠	٤٢٩,٠٦	٥٧٢٠,٢٣
١٩٩١	١٣٨٨,١٧	٤٥٦٧,٢٨	٤٨٣,٣١	٦٤٣٨,٧٦
١٩٩٠	١٢٤٢,٧٤	٤٢٩٦,٤٥	٥٧٥,٢٣	٦١١٤,٤٢
١٩٨٩	١٢٤٢,٣٤	٤٢٩٦,٤٥	٥٧٥,٢٣	٦١١٤,٤٢
١٩٨٨	١٠٥٨,٠١	٤٠٨٣,٨٠	٧٢٠,٠٧	٥٨٦١,٨٨
١٩٨٧	٨٩٦,١٨	٣٤٠٧,٢	٧٢٣,٠٨	٥٠٢٦,٤٦
١٩٨٦	٦٠٩,١٠	٣٤٧٢,١٢	٥٩٨,٨٢	٤٦٨٠,١٤
١٩٨٥	٧٦٦,٣٩	٣٢٢٢,٢٣	٦٥٨,٣٠	٤٦٤٦,٩٢
١٩٨٤	٧٠٣,٠٨	٣٦٤٠,٣٧	٨٦٨,٢٠	٥٢١١,٦٥
١٩٨٣	٥٩٤,١١	٢٣٦٧,١٠	٨٣٧,٣٠	٣٧٩٨,٥١
١٩٨٢	٥٣٢,٩١	٢٠٩٨,٤٨	٨٧٧,٤٨	٣٥٠٨,٨٧
١٩٨١	٦٦٣,٢١	٢٠٣٥,٤٠	٧٦٤,٢١	٣٤٦٢,٧٣
١٩٨٠	٥٢٤,٩٤	٢٤٩٤,٤٥	٧٥٣,٩١	٣٧٧٣,٣٠

- جمعت وحسبت :

المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعيـــة العربيـــة، الخرطـــوم، (اعداد مختلفة) .

جدول (٣) معدل نمو الصادرات الزراعية في المجموعات العربية (٪)

السنوات	مرتفعة الدخل	متوسطة الدخل	منخفضة الدخل	الاجمالي العربي
١٩٩٥	٧,٤	(١٩,٥)	(٢٣,٤)	(١٢,٢)
١٩٩٤	١١,٢	(١٠,٧)	(١٢,٦)	(٥.٥)
١٩٩٣	١١,٥	٢٣,٣	٣٦,٥	٢١,٢
١٩٩٢	٧,٢	(١٦,٧)	(١٢,٧)	(١١,١)
١٩٩١	١١,٧	٦,٣	(١٦,٠)	٥,٣
١٩٩٠				
١٩٨٩				
١٩٨٨	١٨,١	١٩,٨	(٠,٤)	١٦,٦
١٩٨٧	٤٧,١	(١,٨)	٢٠,٩	٧,٤
١٩٨٦	(٢٠,٥)	٧.٧	(٩,١)	٠,٧
١٩٨٥	٨,٩	(١١,٤)	(٢٤,٢)	(١٠,٨)
١٩٨٤	١٨,٣	٥٣,٤	٣,٧	٣٧,٢
١٩٨٣	١١,٦	١٣,٢	(٤,٥)	٨,٢
١٩٨٢	(١٩,٧)	٣,١	١٤,٨	١,٣
١٩٨١	٢٦,٥	(١٨,٤)	١,٥	٨,٩

- جمعت وحسبت :

المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية العربية، الخرطوم، (اعداد مختلفة) .

٤: أوضاع الامن الغذائي العربي

تحتل قاعدة الموارد الزراعية العربية اهمية نسبية كبيرة في المكونات الموردية العربية، اذ تستأثر الاراضي الزراعية بنحو ٦٨,٧ مليون هكتار، ينساب من خلال البعض منها ٢٦٥ مليار م^{3} من الموارد المائية المتجددة، وتضم نحو ٨٧ مليون نسمة وهم سكان الريف العربي، كما تستأثر الزراعة العربية بـ ٣٥,١% من القوى العاملة العربية، وهي نسبة تعد عالية مقارنة بمثيلتها في الزراعات المتقدمة التي لاتتجاوز ١٠% وذلك في منتصف التسعينات وبالرغم من هذا الارتفاع في قاعدة الموارد، فان مخرجاتها من الناتج الزراعي لم تتجاوز قيمته ٣٦,٨٩ مليار دولار عام ١٩٨٥ وارتفع الى ٦٨,٤٨ مليار دولار عام ١٩٩٥، (جدول ٤) ثم الى ٧٥,٢٠ مليار دولار عام ١٩٩٧، واتسم هذا الناتج بتقلبات واسعة خلال عقدي الثمانينات والتسعينات، وكذلك انخفضت مساهمته في اجمالي الناتج المحلي الى ١١,٩%، ١٢,٦% عامي ١٩٩٠، ١٩٩٧ على التوالي (الجامعة العربية، ١٩٨٨: ٢٧-٣٠)، وتتصدر كل من العراق والسودان وسوريا قائمة الاهمية النسبية للناتج المحلي، اذ بلغت ما نسبته (٣٣,٦%، ٣٢,٢%، ٢٨,٣%) على الترتيب، وانخفضت في دول مرتفعة الدخل (الخليجية باستثناء السعودية) بين ١,٠%-٢,٩% في حين انحصرت في الدول العربية الاخرى بين ١,٠٥-١٧,٦% خلال عام ١٩٩٧، ويستأثر انتاج الحبوب بأهمية نسبية عالية من اجمالي الانتاج الزراعي ، الا انها اتسمت بتقلبات واسعة ايضا، فقد تراوحت معدلات نموها بين +٣١,٣% و-١٦,٣% خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٩٥، الا ان هذا التباين يعد اشد في الدول منخفضة الدخل ويأخذ بالانخفاض في الدول متوسطة الدخل ثم مرتفعة الدخل على التوالي. وذلك لتزايد القدرات التحكمية في تقليل التباين في انتاج الحبوب في المجموعات الثلاث من الدول العربية، لاعتماد انتاجها على المتغيرات المناخية وطبيعة الامطار ونمط توزيعها خلال الموسم الانتاجي، وهو امر يؤكد صعوبة التحكم بالمتغيرات المذكورة وفق وسائل الانتاج السائدة، مما يزيد من الاهمية النسبية للمخاطرة وعدم اليقين التي تسود في الزراعة العربية للحبوب (جدول ٥)، ولايشكل هذا الانتاج من الحبوب سوى ما نسبته نحو نصف احتياجات الوطن العربي منها، اذ لم تتجاوز نسبة الاكتفاء الذاتي من هذه السلع ٥٠% الا قليلا في النصف الثاني من عقد التسعينات، مما ترتب عليه تزايد حجم

الفجوة من السلع الغذائية الى ١١,٤ مليار دولار، تستأثر مجموعة الدول العربية متوسطة الدخل بما معدله ٦٤.٣% ومرتفعة الدخل بما معدله ٣٤,١%، من هذه الفجوة في حين لم تتجاوز الاهمية النسبية لقيمة الفجوة الغذائية ١,٦% في مجموعة الدول منخفضة الدخل والتي يعد مجتمعها اكثر حاجة الى الغذاء ولم يختلف هذا التوزيع للاهمية النسبية لقيمة الفجوة الغذائية الا قليلا خلال العقدين الماضيين (جدول ٦) وتمثل اجمالي قيمة هذه الفجوة ما معدله ٢,١% من اجمالي الناتج القومي العربي عام ١٩٩٦ . وتشير بذلك اوضاع الامن الغذائي الى التراجع النسبي للاكتفاء الذاتي من جانب، والتراجع في الممكنات الاستيرادية لانخفاض اسعار النفط بالنسبة للدول العربية المنتجة للنفط من جانب آخر، في الوقت الذي تتسم فيه الصادرات الزراعية بالانخفاض الشديد والتقلبات الواسعة التي يصعب اعتبارها مصدرا لتغطية الاستيرادات العربية وخاصة منخفضة الدخل .

جدول (٤) الناتج المحلي الزراعي في المجموعات العربية (سعر التكلفة)
(مليون دولار)

السنوات	مرتفعة الدخل	متوسطة الدخل	منخفضة الدخل	الاجمالي العربي
١٩٩٥	١٠٠٧٠	٥٥٩٠٧	٢٥١١	٦٨٤٨٨
١٩٩٤	٩٨٧٤	٥٥٤٣٣	٢٩٤٨	٦٨٠٦٦
١٩٩٣	٩٥١٥	٥٣٤٦٣	٣٠٤١	٦٦٠١٩
١٩٩٢	٨٩٣٧	٥١٩٢٥	٥٩٣٠	٦٦٧٩٢
١٩٩١	٨٣٠٧	٣٨٧٥٥	٤٩٤٨	٥٢٠١٠
١٩٩٠	٧٨١٩	٣٨٢٤٥	٥٢٦٦	٥١٣٣٠
١٩٨٩	٧١٩٦	٣٠٩٢٠	٦٩٥٦	٤٥٠٧٢
١٩٨٨	٦٦٦٩	٤٠٩١٤	٦١٥٨	٥٣٧٤٢
١٩٨٧	٥٩٤٢	٤٣٢٧٨	٦٩٣٤	٥٦١٥٤
١٩٨٦	٣٦٨٩	٣٤٨٧١	٣٥٠٥	٤٢٠٦٦
١٩٨٥	٣٥٢٧	٢٩٣٠٢	٤٠٦٢	٣٦٨٩١
١٩٨٤	٣٥٨٤	٢١٤٦٣	٤٤١٧	٢٩٤٦٤
١٩٨٣	٣٢٨٩	٢١٣٦٦	٣٩٥١	٢٨٦٠٥
١٩٨٢	٢٦٧٩	٢٠٦٥٢	٤٤٠٤	٢٧٧٣٥
١٩٨١	٢٣٠٤	١٨٤٤٠	٥٥٢٦	٢٦٢٧٠

- جمعت وحسبت :

المنظمة العربية للتنمية الزراعية،الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية،الخرطوم،(اعداد مختلفة).

جدول (٥) الانتاج من الحبوب ومعدل نموه في المجموعات العربية

(الف طن)

السنوات	مرتفعة الدخل		متوسطة الدخل		منخفضة الدخل	
	الانتاج	معدل النمو %	الانتاج	معدل النمو %	الانتاج	معدل النمو %
١٩٩٥	٤٠٧٧,٢٥	(١٩,١)	٣٠٠٢٢,٣٠	(٢٠,٧)	٤٦٣٢,٩٢	(٢٧,٧)
١٩٩٤	٥٠٤٣,٧٣	(٠,٤)	٣٧٨٥٨,٤١	٢٩,٠	٦٤٠٥,٥٣	٥,٣
١٩٩٣	٥٠٦٤,٣٤	٧,٩	٢٩٣٣٧,٩٣	٠,٠٢	٦٠٨٤,٢٣	٤.٤
١٩٩٢	٤٦٩٠,٠٦	٤,٢	٢٩٣٣٠,٣٨	(١٧,١)	٥٨٢٧,٧٢	١٠٦,٧
١٩٩١	٤٥٠٢,٥٢	٥,٦	٣٥٦١١,٧٤	١٩.٥	٢٨١٨,٦٥	(٢٥,٩)
١٩٩٠	٤٢٦٣,٠٦	١٩,٨	٢٩٨٠٥,٩٩	٢٢,٥	٣٥٦٥,٢٠	(٤٨,٣)
١٩٨٩	٣٥٥٦,٨٩	١١,١	٢٤٣٢٩,٢١	(٩.٩)	٦٨٩٥,٣٠	١١٦,٤)
١٩٨٨	٣٢٠٠,٥٣	١١,٢	٢٧٠٠١,٥٩	٢١,٧	٣١٨٧,٤١	(٣٧,٤)
١٩٨٧	٢٨٧٧,٣١	١٦,٤	٢٢١٧٨,٢٣	(١٢,٧)	٥٠٨٧,١٢	(٩,٠)
١٩٨٦	٢٤٧٢,٠١	١٨,٧	٢٥٤٠٩,٦٠	٢,٤	٥٥٩١,٩١	١٣٢,٨
١٩٨٥	٢٠٨٣,٩٤	٤٢,٩	٢٤٨٠٨,٤٠	٤٠,٩	٢٤٠١,٠٩	(٢٦,٢٥)
١٩٨٤	١٤٥٧,٥٨	٦٣,١	١٧٦٠٥,١٣	(١١,٣)	٣٢٥٦,٨٤	٠,١٨
١٩٨٣	٨٩٣,٠٤	٧٤,٤	١٩٨٧٧,١٣	(١١,٤)	٣٢٥٠,٣٩	(٣٧,٨)
١٩٨٢	٥١٢,٥٥	٦٨,٩	٢١٤٩٤,٦٤	(٧,٥)	٥٢٢٩,٢٧	٢٥,٩
١٩٨١	٣٠٣,٣٩	١١,٨	١٩٤٠٢,٧١	(١٣,٨)	٤١٥٣,١٥	٢٠,٢
١٩٨٠	٢٧١,٧١	–	٢٢٥١٩,٥٨	–	٣٤٢٥,٥٧	–

– جمعت وحسبت :

المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية العربية، الخرطـوم، (اعداد مختلفة) .

جدول (٦) قيمة الفجوة الغذائية العربية

(مليون دولار)

السنوات	مرتفعة الدخل	متوسطة الدخل	منخفضة الدخل	الاجمالي العربي
١٩٩٥	٣٨٨٠,٦٥	٧٣٣٧,٣٤	١٨٢,٢٦	١١٤٠٠,٢٥
١٩٩٤	٣٧٧٤,٩	٦٤٣٤,٤٤	٢٧٩,١٦	١٠٤٨٨,٥٠
١٩٩٣	٣٩٩٨,٣٦	٨٠٨٢,٢٢	٧٩٦,٥١	١٢٨٧٧,٠٩
١٩٩٢	٣٥٢٦,٨١	٦٦٨٣,١٥	٨٩٩,٤٥	١١١٠٩,٤١
١٩٩١	٣٠٣٠,٩	٤٥٩٣,٦١	٩٣٥,٦٠	٨٥٦٠,١١
١٩٩٠	٣٦٣٩,٨٢	٦٧٤٠,٠٥	٧٤٤,١٣	١١١٢٤,٩١
١٩٨٩	٤٦٣١,٣٦	٩٢٣٢,٢١	٤٨٩.١٣	١٤٣٥٢,٧
١٩٨٨	٤١٤٩,٢٠	٨٣٨١,٧١	٦٣٦,٩١	١٣١٦٧,٨٢
١٩٨٧	٣٨٩٥,٣١	٨١٤٤,٦١	٣٩٣,٠٩	١٢٤٣٣,٠١
١٩٨٦	٣٧٣٢,٢٠	٧٠٣٨,٨٨	٤٦٥,٦٢	١١٢٣٦,٧٠
١٩٨٥	٣٩٤٢,٨٢	٨٣١٧,٦٢	٤٨٨,٦١	١٢٧٤٩,٠٥
١٩٨٤	٥٤٣٥,٦٠	٧٩٤٧,٨٩	٥٥١,٩٠	١٣٩٣٥,٣٩
١٩٨٣	٤٣٧٢,١٢	٨٦٥٣,١٥	٣٢٦,٨٤	١٣٣٥٢,١١
١٩٨٢	٥٢٤٢,٤١	٧٤٢٦,٨٤	٩٠٧,٩٩	١٣٥٧٧,٢٤
١٩٨١	٥٢٩٠,٠٦	٨٨٩٧,٢٣	٧٥٠,٧٠	١٤٩٣٨,٣٤
١٩٨٠	٤٩٠٦,٥٤	٨١٣٧,٧٧	٦٨٨,٧٩	١٣٧٣٣,١٠

– جمعت وحسبت :

المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية العربية، الخرطـوم، (اعداد مختلفة) .

القياس الاقتصادي :

يشير القياس الاقتصادي الى تاكيد المرجعية النظرية للظاهرة موضوع الدراسة، وقد اعتمد هذا التحليل المفاهيم التي تهتم بتأثير الصادرات في الناتج المحلي الاجمالي، لانخفاض الاهمية النسبية للصادرات الزراعية الى الناتج المحلي الاجمالي، اذ لم تتجاوز ١,٠٨% عام ١٩٩٥ مما يظهر مدى تواضع هذا التأثير، لذا فقد تم اختبار هذا التأثير على الناتج المحلي الزراعي، باعتبار ان الصادرات الزراعية تمثل احدى اهم الحوافز لتطوير الانتاج الزراعي وتزايد معدلات نموه .

وقد تبين من الجدول (٧)[٥] ان هذا التأثير كان معنويا إحصائيا على الصعيد العربي، فزيادة عوائد الصادرات الزراعية بمقدار ١٠% ادت الى زيادة اجمالي الناتج الزراعي العربي بما مقداره ١٣%، ويشير "معامل التحديد" الى ان ٦٨% من اسباب هذه الزيادة يعود الى التأثير التي تحدثه عوائد الصادرات في اجمالي الناتج الزراعي العربي، وذلك للفترة (١٩٨٠-١٩٩٥)، ويتباين تأثير الصادرات الزراعية بين المجموعات الثلاث من الدول العربية ، وتتقارب قيمة المرونة في مجموعة الدول العربية متوسطة ومرتفعة الدخل، بينما تختلف هذه القيمة في مجموعة الدول منخفضة الدخل ، فقد بلغت قيمة مرونة عوائد الصادرات تجاه الناتج الزراعي نسبة اكبر قليلا من الواحد الصحيح ، اذ بلغت في الدول مرتفعة الدخل نحو ١,١١ ومتوسطة الدخل ١,٠٤ للفترة المذكورة ، وانخفضت الى نحو ٠,٣٤ في مجموعة الدول منخفضة الدخل وتعد القيمتان الاوليتان ذواتا معنوية احصائية عالية، في حين ان القيمة الاخيرة لم تتأكد معنويتها عند مستويات المعنوية المتعارف عليها احصائيا، ولاشك ان عوائد الصادرات سواء زراعية او أخرى غيرها في مجموعة الدول العربية منخفضة الدخل يتم انفاقها في ضوء اولويات لايعد الاستثمار الزراعي في مقدمتها، وذلك لندرة مواردها النقدية او تزايد متطلباتها التنموية في آفاق غير زراعية.

ويشير الاطار النظري ان لنمو اجمالي الانتاج الزراعي تأثيرات ايضا على تحفيز الصادرات الزراعية، وفي ظل هذه العلاقة، اظهر الجدول (٨) ان هذا التأثير يعد موجبا،

---

[٥] اعتمد برنامج (SPSS) في مختبر الحاسوب في كلية الإدارة والإقتصاد في جامعة الموصل للحصول على النتائج في الجدول (٧).

الا انه منخفض في الدول العربية، فقد تبين من قيمة المرونة ان زيادة قدرها ١٠% في اجمالي الناتج الزراعي العربي سيؤدي الى زيادة مقدارها ٥,٤% في الصادرات الزراعية، وتعود (٦٦%) من أسباب هذه الزيادة الى تأثيرات الناتج الزراعي، بينما يعود ٣٤% الى متغيرات اخرى غير تلك المذكورة وفي مقدمتها اسعار الصادرات الزراعية في السوق العالمية، وتتباين مستويات هذا التأثير في مجموعات الدول العربية المذكورة، فقد اقتربت مجموعة الدول متوسطة الدخل من المستوى نفسه لقيمة المرونة على الصعيد العربي، الا ان "معامل التحديد" لهذه المجموعة من الدول انخفض الى ماقيمته ٤٨%، مما يعني ان اكثر من نصف العوامل المؤثرة في زيادة الصادرات الزراعية تعود الى متغيرات لايعد الناتج الزراعي العربي من ضمنها، في حين ان هذا التأثير في الدول منخفضة الدخل كان ادنى من هذه القيمة خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٩٥.

ويمكن القول ان التأثير بين الصادرات الزراعية والناتج الزراعي العربي وان تباينت مستوياته ، يعد ذا اتجاهات تبادلية، وبمعنى اخر ان الصادرات الزراعية تؤثر في تزايد الناتج الزراعي ، وان الاخير يؤثر بدوره في الصادرات المذكورة ، ولكن هذا التأثير المتبادل يختلف في مستوياته باختلاف مجموعات الدول العربية ، ويكون اكثر فاعلية باتجاه تأثير الصادرات الزراعية على الناتج الزراعي مقارنة بعلاقته الدالية العكسية، كما انه يختلف باختلاف المستويات التنموية للمجموعات العربية الثلاث، وبمعنى اخر أن لنمط التنمية ومرحلتها تأثيرا على مدى فاعلية المتغيرات المؤدية الى تزايد الصادرات الزراعية العربية، وهذا ما أكدته الاتجاهات الرئيسة للمرجعية النظرية للبحث. وهكذا فانه يمكن الاستنتاج انه بالرغم من انخفاض الاهمية النسبية للصادرات الزراعية سواء على الصعيد العربي او المجموعات العربية المذكورة، الا ان للصادرات الزراعية تأثيرا في تزايد الناتج الزراعي وان هذه العلاقة تبادلية تتزايد تأثيراتها او تقل في ظل الاوضاع الاقتصادية التنموية العربية .

جدول (٧) التحليل القياسي لتأثير الصادرات الزراعية على اجمالي الانتاج الزراعي للفترة ١٩٨٠-١٩٩٥

المعلمات	الاجمالي العربي (لوغارتمية)	مرتفعة الدخل (خطية)	متوسطة الدخل (لوغارتمية)	منخفضة الدخل (خطية)
A	-0.485	-88.5	1. 961	5084.5
	(-0.243)	(-0.180)	(10.985)	(2.658)
B	1.309	5.680	1.01	-0.71
	(50625)	(13.920)	(3.806)	(-0.203)
R^{-2}	0.68	0.94	0.53	0.05
F	31.6	144.0	149.0	84.0

- احتسبت من قبل الباحث بالاعتماد على الجداول السابقة.

جدول (٨) التحليل القياسي لتأثير اجمالي الناتج الزراعي على الصادرات الزراعية للفترة ١٩٨٠-١٩٩٥

المعلمات	الاجمالي العربي (لوغارتمية)	مرتفعة الدخل (خطية)	متوسطة الدخل (لوغارتمية)	منخفضة الدخل (خطية)
A	2.754	549.6	2780	84.3
	(2.660)	(3.748)	(2.002)	(1.00)
B	0.541	0.019	0.513	0.164
	(5.620)	(0.640)	(3.869)	(13.9)
R^{-2}	0.66	0.42	0.48	0.93
F	31.6	15.0	14.4	194.0

- احتسبت من قبل الباحث بالاعتماد على الجداول السابقة.

الصادرات الزراعية العربية والمتضمنات الاقتصادية للجات - (مشاهد القرن الحادي والعشرين) :

تشير اوضاع الامن الغذائي العربي الى سيادة حالة العجز في العديد من المجموعات السلعية وفي مقدمتها الحبوب، في حين ان المجموعات التي تتمتع بأداء تصديري مناسب لم ترق قيمه عوائدها، الى تغطية "الفجوة الغذائية" الآخذة بالتزايد خلال ربع القرن الاخير، حتى بلغت مايربو على خمسة عشر مليار دولار في منتصف عقد

التسعينات، مما يعني ان اوضاع الغذاء في الوطن العربي ترتبط الى حد بعيد بالقدرات الاستيرادية التي تعد دالة في ميزان المدفوعات، وفي حالة العجز الذي تتسم به هذه الموازين في العديد من الدول العربية، فان الخياران الاكثر احتمالا الاتجاه نحو الاقتراض الخارجي لتغطية الحاجات الأساسية المحلية من الغذاء او تزايد الصادرات غير الزراعية حتى يمكن استخدام عوائدها في توفير الامدادات من الغذاء، وكلا الامران فيهما قدر من القيود والتعقيد .

ومايتطلب التوسع في دراسته هو ان محصلة "الصادرات الزراعية - الواردات الزراعية) ، أي حالة الميزان التجاري الزراعي في ظل اوضاع معاهدة "اورغواي"، وبافتراض تزايد الصادرات الزراعية التي تتسم بارتفاع ادائها التصديري، ستكون في غير صالح الميزان المذكور، خاصة وان ليس هناك فرصة كبيرة لزيادة الانتاج الزراعي اكثر من معدل نمو السكان في ظل ما تشكله المتغيرات الاقتصادية العربية الراهنة من قيود لتعظيم حجم الناتج الزراعي العربي، فضلا عن ان احتمالات تدهور القوة الشرائية للسلع التصديرية الزراعية قد يعرض الامن الغذائي العربي للخطر(منظمة الغذاء، ١٩٩٦)، خاصة في ظل اوضاع التضخم والتاكل التي قد تحصل في العملات الاجنبية نتيجة الانتظار للانفاق على السلع الغذائية لسبب او اخر، لذا فان القوة الشرائية لعائدات التصدير للسلع العربية عامة والزراعية خاصة تعد مؤشرا جزئيا للدلالة على قدرة هذه الدول على تغطية احتياجاتها الغذائية، فعلى سبيل المثال إن اسعار السلع الزراعية التي تتسم بقدر مناسب من الاداء التصديري على صعيد بعض الدول العربية لم ينتابها قدر من الارتفاع الذي يمكن أن تغطيه التقلبات التي تنتاب السلع الغذائية الاستيرادية، فالتقلبات التي انتابت القمح (الامريكي الصلب) كانت واسعة، فقد بلغت اسعاره التصديرية نحو ٢٧١ دولار للطن في ايار ١٩٩٦، في حين كان نحو ١٥٧ دولار للطن كمتوسط للموسم ١٩٩٦/١٩٩٥ (منظمة الغذاء، ١٩٩٦)، وهذا النمط من التقلبات او العلاقات السعرية النسبية يعد غير ملائم لتوفير الامن الغذائي العربي .

وبالرغم من أن المتضمنات الاقتصادية لاتفاقية "اورغواي" تشير الى ان الاقتصادات النامية (العربية) سوف تشهد تحسنا كبيرا في ظروف المنافسة التي تحكم التجارة الخارجية الزراعية في حالة الاعتماد على الاصلاحات الاقتصادية والتكيف

الهيكلي، الا ان هذه الوثائق لاتشير صراحة الى نمط انخفاض مرونة عناصر الانتاج استجابة للتغيرات السعرية وخاصة في الدول منخفضة الدخل مثل السودان والصومال اذ ان التركيب الاقتصادي للسوق في هذه الدول ينبثق من خلفية التخطيط المركزي للموارد في جزء كبير منه، لذا فان عملية التحول في نمط السوق مسألة يحددها زمنيا نمط التنمية الاقتصادية ومرحلتها اللتان تسودان هذه الاقتصادات ومدى فاعليتها الراهنة والمستقبلية .

وتشير الدراسات التي اجريت في هذا المضمار(منظمة الغذاء، ١٩٩٦: ٩) أن اسعار القمح ستزداد مع مطلع القرن الحادي والعشرين بين مانسبته ٦% و ٧% عن متوسط النصف الاول من عقد التسعينات، وبالنظر الى ان الدول العربية لاتتسم باداء تصديري لهذه السلعة، اذ تعد ضافي مستوردة باهمية نسبية عالية مقارنة باجمالي الاستيرادات من الغذاء، فان ذلك سيضع الوطن العربي أمام خيارين، وكلاهما يكتنفهما قيود اقتصادية، الاول ارتفاع الاسعار العالمية قد يؤدي بهذه الدول الى زيادة الانتاج من القمح لتحقيق قدر اكبر من عرض الغذاء، الا ان هذا الامر سوف يواجه بان الموارد لاتكون بالضرورة مرنة باتجاه التغيرات السعرية، واذا افترضنا انها تتسم بقدر من المرونة، فان هذه الموارد سوف تتجه للتغير باتجاه اسعارها النسبية وليست اسعارها المطلقة، وفي ظل هذه الفروض فان الدول العربية ستواجه ثانية بتزايد الطلب على السلع الغذائية الرئيسة (الحبوب) التي تاخذ اسعارها بالارتفاع (المصدر السابق: ٩)، ومن ثم فان صادراتها ستأخذ بالانخفاض بالرغم من انها ضئيلة، في حين ان الدراسات المختلفة لاتشير صراحة الى احتمالات تغير اسعار السلع التي تتسم من خلالها بعض الدول العربية بأداء تصديري مناسب كالفواكه والخضر .

وتجدر الاشارة الى ان المتضمنات الاقتصادية لاتفاقية "اورغواي" ترتبط باجواء الاصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، وتشير بعض الدراسات الى ان التشوهات الاقتصادية التي انتابت السوق ستولد ظواهر اقتصادية غير مناسبة في الدول العربية (النامية) كالبطالة والتضخم في المدى القصير، ولاشك ان اجواء من هذا النوع حين يسود فيها التضخم فان اسعار صرف عملاتها المحلية ستأخذ اتجاها مغالى فيه، اذ لم تتم معالجتها في ظل سياسات الاقتصاد الكلي، وفي حالة عدم قدرة هذه السياسات على الوصول الى اسعار صرف حقيقية، فان اسعارا اخرى غير حقيقية سوف لن تكون محفزة

للصادرات الزراعية، بقدر ما هي مشجعة لمثيلتها من الاستيرادات، وذلك في اطار الاسعار النسبية للسلع الغذائية المنتجة محليا ومثيلتها المستوردة، وتوقعات هذا الامر في الدول النامية منخفضة الدخل اكثر احتمالا من المشاهد الاخرى المؤدية الى تشجيع الصادرات في المدى القصير .. اما تصورات بعض الاقتصاديين من ان هذه الاوضاع الاقتصادية ستخلق اجواء اكثر ملائمة للصادرات الزراعية في المدى الطويل، فانه ليس هناك ما يشير بقدر كبير من الثقة الى عكس هذه الاطروحات النظرية، الا ان التشكيل النظري غالبا ما يأتي من نماذج مبسطة للواقع، وعندما تواجه هذه الاطروحات النظرية بقدر من التعقيد الواقعي، تفقد فاعليتها الا في ظل فروض تقيد من حركتها الفاعلة، وهذا ما ينطبق على التصورات النظرية لمسألة تحرير التجارة الخارجية (الصادرات الزراعية) في الدول العربية في المدى الطويل، حيث تسود التجزئة قيودا على حركة الموارد وتعاني العديد منها من انخفاض مرونتها سواء بسبب سلوكها التقليدي او قيودها القطرية، فضلا عن ضيق السوق المحلية التي لاتسمح بتحقيق "مزايا السوق" للسلع الزراعية، مما يمكن معه القول إن اوضاع الصادرات الزراعية في ظل البيئة المحلية العربية القطرية التي تكتنفها اجواء تحرير التجارة الخارجية سوف لن تكون أفضل من واقعها الراهن ان لم تكن اسوأ منه، اذ ان معظم السلع الزراعية العربية التصديرية تتمتع بقدر من الدعم سواء لمدخلاتها الانتاجية مستهدفة تخفيض تكاليفها الحقيقية او التوسع في الحوافز التصديرية، وفي الحالة الاولى فان توجيه الموارد نحو انتاج السلع التصديرية الزراعية من خلال دعم مستلزماتها، يعني في مضمونه تعظيم ارباح الوحدات المنتجة مقارنة بمثيلاتها في الاسواق التنافسية (الاسواق التصديرية)، وهذا الامر لايتفق ومتضمنات اتفاقية "اورغواي"، ومن ثم فان رفع الدعم عن هذه المستلزمات سيرفع من تكاليفها الانتاجية ويخفض قدراتها التنافسية في الاسواق التصديرية في المديين القصير والمتوسط في اقل تقدير، ومما يدعم هذه الاطروحات ان تطور الاسواق من حيث ميزتها الاقتصادية يرتبط الى حد بعيد بشرطين ضروريين، الاول ان الموارد تتسم بقدر كبير من الاستجابة للتغيرات السعرية، وبمعنى اخر ان مرونة عناصر الانتاج تعد مرتفعة تجاه التغيرات التي يمكن ان تحصل في الاسواق العالمية، والثاني ان التطور الزمني لنمط السوق لايخرج

كثيرا عن مبادئ المنافسة التامة، وكلا الامران لايتوفران في معظم الاقتصادات العربية، وان توافر قدر منهما فانه يعد متواضعا مقارنة بمثيلتها في الاقتصادات المتقدمة .

واخيرا يمكن الاستنتاج في ظل الاوضاع الاقتصادية الجديدة، ان التجارة الخارجية ستأخذ بالتوسع، الا ان ابعاد المديات القصيرة والمتوسطة لاتشير الى حد بعيد، الى تحسن الاداء التصديري الزراعي العربي، الا في حدود ضيقة ولسلع محددة (كالاسماك والفواكه والخضر)، اذ ان حصيلة الميزة التنافسية المتأتية من كفاءة اداء الموارد على الصعيد العالمي والميزة الانتاجية المتأتية من وفرة الموارد في حدودها القطرية لذات السلع، لاتكون لصالح السلع الزراعية التصديرية العربية، فضلا عن ان حجم الصادرات الزراعية في افضل صورة الراهنة لم تتجاوز ربع قيمة "الفجوة الغذائية"، وعليه فانه في ظل ارتفاع اسعار السلع الغذائية الرئيسة وفقا للمشاهد التي اجريت لمعطيات معاهدة "اورغواي" فان تزايد اعباء ميزان المدفوعات من جراء ارتفاع اسعار الواردات الغذائية سيكون اكبر من المنافع المتوقع الحصول عليها نتيجة التوسع في الصادرات الزراعية، وذلك للتباين الواسع بين حجمي الصادرات والواردات المذكورة ولاشك ان مدى واقعية هذه الفروض ترتبط بالاوضاع الاقتصادية العربية الراهنة، الا ان ذلك سوف ياخذ اوضاعا افضل في ظل حرية حركة الموارد والسلع في اطار التكتلات الاقتصادية الاقليمية او العربية، وهذه المسالة ستكون لها تأثيرات ايجابية على ظاهرة الامن الغذائي العربي.

المصادر

- الأمم المتحدة، الأسكوا، تطوير التنسيق والتكامل الزراعي والغذائي في الدول الأعضاء في الاسكوا، نيويورك ١٩٩٨.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب الاحصائي التحليلي، العدد (٤)، الخرطوم، ١٩٨٧.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة الآثار المتوقعة لتحرير التجارة الزراعية الدولية على الزراعة العربية، الخرطوم، ١٩٩٤.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة الآثار المتوقعة لتحرير الزراعية الدولية على الزراعة العربية، الخرطوم ١٩٩٤.
- جامعة الدول العربية، الأمانة العامة (وآخرون) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٨.
- سالم توفيق، النجفي، التأثير الكمي لمعدل سقوط الأمطار وتوزيعها على انتاجية القمح والشعير في محافظة نينوى للفترة (١٩٥٠-١٩٨٠)، زراعة الرافدين، المجلد (٢٠)، العدد (١)، كلية الزراعة والغابات، جامعة الموصل، ١٩٨٨.
- منظمة الغذاء والزراعة الدولية، استعراض أوضاع السلع وتوقعاتها ١٩٩٣-١٩٩٤، روما، ١٩٩٤.
- منظمة الغذاء والزراعة الدولية، مؤتمر القمة العالمي للأغذية، "الأغذية والتجارة الدولية"، روما، نوفمبر ١٩٩٦.
- B. Massel, Export Concentration and Flactuation in Export Earnings: Cross- Section Analysis, American Economic Review, Vol.54, 1964.
- M. Michaely, Export and Growth: An Empirical Investigation, Journal of Development Economics, Vol.4, 1977.
- M. Ram, Trade: An Engine of Economic Development in Asian Countries, Rivista Int Sci, Economic Com, Vol. 30, 1983.
- R. Emery, The Relation of Export and Economic Growth, Tyklos, Vol.20, 1967.
- W. Tayler, Growth and Export Expansion in Developing Countries Some Empirical Evidence, Journal of Development Economic, Vol.9, 1981.